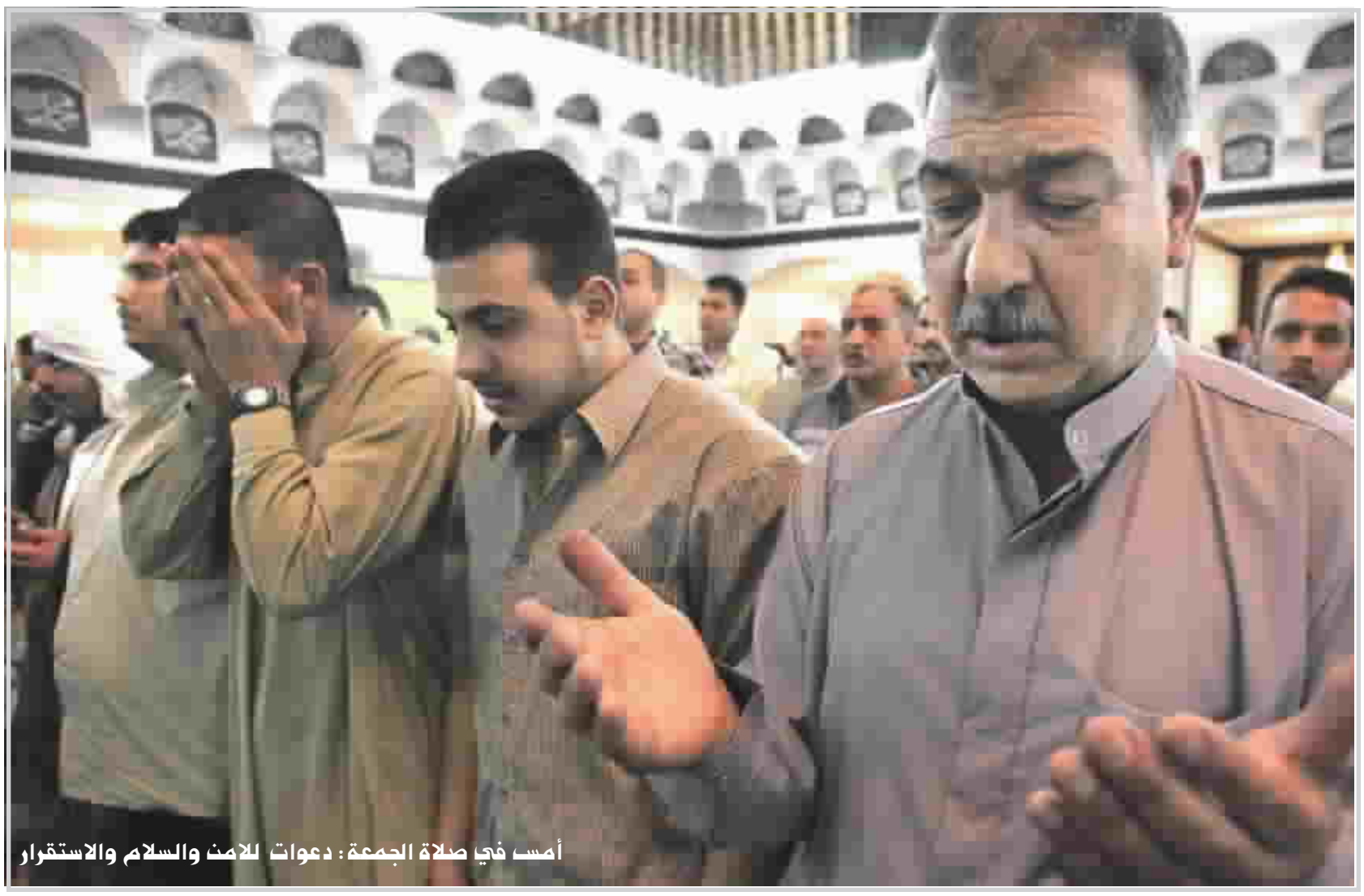
أمس في صلاة الجمعة: دعوات للامن والسلام والاستقرار

دعوة لتعويض ذوي ضحايا عمليات الأنفال

اربيل / كونا

دعت منظمتان مختصتان بقضايا ضحايا عمليات الانفال أمس إلى ضرورة الاهتمام بالحياة المعيشية لأسر وذوي الضحايا من قبل حكومة اقليم كردستان الموحدة وتقديم الذين أرتكبوا الجرائم إلى المحاكمة لينالوا الجزاء العادل.

وطالبت منظمتا مؤنفلي كردستان والقبور الجماعية ومجهولي المصير في كردستان العراق في بيان لهما الحكومة ومجلس النواب العراقيين بضرورة الاقرار بشكل رسمي باعتبار الانفال عملية ابادة جماعية واعتبار يوم ١٤ ابريل عطلة رسمية في اقليم كردستان العراق.

ودعا البيان إلى تعويض الخسائر المادية والمعنوية لأسر المؤنفلين وتخصيص رواتب لوارثيهم ومعالجة المشاكل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية لهم واعمار مناطق سكنهم وتأمين أراضٍ سكنية وأماكن الاقامة لهم وبناء نصبٍ المؤنفلين في محافظات كردستان العراق.

وطالب ايضا بتخصيص دروس لعمليات الأنفال في المراحل الدراسية المختلفة وتقديم الدعم لذوي المؤنفلين في المدارس والاوساط التعليمية اضافة إلى جمع الوثائق المتعلقة بتلك العمليات وأن تقوم الحكومة العراقية بالاعتذار رسميا من شعب كردستان.

في غضون ذلك أعلنت وزارة حقوق الانسان في حكومة اقليم كردستان العراق في بيان لها أنها انتهت من جمع الوثائق الخاصة بقضية الأنفال وتنسيقها، لافتة النظر إلى أنها سلمتها إلى المحكمة الجنائية الخاصة المكلفة بمحاكمة الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين وسبعة من أعوانه.

وأوضح البيان أن هذه المستندات تتضمن وثائق عسكرية صادرة عن ما كان يسمى مجلس قيادة الثورة وأخرى عليها توقيع ابن عم صدام علي حسن المجيد المعروف بعلي الكيماوي.

وتابع أن "هذه الوثائق تدين النظام السابق وتؤكد مسؤوليته المباشرة عن ارتكاب حملات ابادة جماعية" مشيرا إلى أنها تتضمن "تسجيلات صوتية فيها أوامر واضحة من المجيد في شأن عمليات الأنفال والابادة الجماعية".

وأضاف البيان أن حكومة اقليم كردستان العراق أكملت جميع تحقيقاتها بالاعتماد على قضاة ومحققين عدليين ومحامين عراقيين نافيا أي استعانة بجهات أجنبية في هذا المجال.

وأشار بيان الوزارة إلى "وجود ٢٦٥ مقبرة جماعية مكتشفة حتى الآن في العراق من بينها (٥٠) تخص الأكراد، غالبيتها في مناطق جنوبية كالعمارة والديوانية والبصرة وكربلاء والسماوة".

اليونيسف تدعو الى تقليل المخاطر التي تدفع بالاطفال الى الجنوح

ورشة عمل عمان تدعو الى اصدار قانون الاحداث العراقي بما يتوافق مع الدستور

بغداد / طامي المجمعي

شكلت الإحتياجات الخاصة لآلاف الأطفال العراقيين الذين يقعون في مواجهة مع القانون ويحتجزون في مؤسسات الأحداث او في مراكز الإعتقال مركز اهتمام ورشة العمل التي اختتمت في عمان مؤخراً. وقد ناقش ممثلون عن الحكومة العراقية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) وشركاء من منظمة غير حكومية تعمل مع الجماعات المهمشة والمعرضة للأذى هذه القضايا على مدى خمسة ايام.

وقال ممثل اليونيسف الخاص في العراق روجر رايت "ان قضاء الأحداث واحتجازهم في المؤسسات ينبغي ان يأخذ بالإعتبار احتياجات نمو اطفال العراق الذين يعيشون بعيدا عن عائلاتهم". واضاف "يمكن تعليم الأطفال الفرق بين الخطأ والصواب، ليشرعوا بحياة مثمرة تسهم على نحو ايجابي في بناء مجتمعهم".

واوضح ان الإرتقاء بقضاء الأحداث ليس الا عنصرا في سيناريو معقد ومتداخل، مؤكدا ان البحث في طرق التعامل مع الأطفال المحتجزين لايقل ضرورة عن التركيز على الحد من المخاطر التي تدفع بالأطفال الى حافة الهاوية ليجدوا انفسهم في ظروف تدفعهم غالبا الى خرق القانون وارتكاب الجريمة".

وبناء على هذه المخاوف، خلصت ورشة العمل الى فهم اعمق واوسع يفضي الى مقاربات تتعلق بقضاء الأحداث ووضع الأطفال في مؤسسات الإحتجاز والإرتقاء بالنظام وتعزيزه فضلا عن توفير خدمات صديقه للطفل. وعرف عشرون ممثلا حكوميا لدورالأيتام والإصلاحيات والوزارات في بغداد وشماله، على مدى الأيام الخمسة المنصرمة، المزيد من المعلومات عن المعايير الدولية المتعلقة بقضاء الأحداث وحقوق الطفل. وسيتبع ذلك قريبا تدريب مجموعة اخرى من الموظفين تضم عددا من الباحثين الإجتماعيين، بهدف متابعة المعنيين بنظام قضاء الأحداث في العراق. وستعود برامج بناء القدرات تلك بالفائدة على الأطفال الذين هم على خلاف مع القانون، فضلا عن المحتجزين في اصلاحيات ومراكز الأحداث وعائلاتهم.

و يذكر ان نظام قضاء الأحداث في العراق عانى اهمالا وتمزقا سببته خمس وعشرون سنة من الأزمات والصراعات. وفي تشرين الأول اكتوبر ٢٠٠٥ طلبت وزارة العمل والشؤون الإجتماعية التي تعي بوضوح مواطن الضعف في النظام الحالي الدعم الفني لدائرة الأحداث مما يمكنها من تطوير ستراتيجياتها وسياساتها وبرامجها ومبادراتها. وكان الهدف من ذلك تقديم خدمات جيدة ترتقي الى المعايير المتبعة دوليا والموجهة نحو تأمين بيئة حمائية للطفل .

واستنادا الى ممثل وزارة العمل والشؤون الإجتماعية فان قانون الأحداث العراقي واحكامه وقواعده سيتم تعديله قريبا ليتوافق مع مبادئ الدستور العراقي المنسجمة مع الإتفاقية الدولية لحقوق الطفل والصكوك الدولية الأخرى كي تكون متناغمة تماما مع المعايير الدولية المتعلقة بقضاء الأحداث. واشار الى ان احتجاز الطفل في المؤسسات يبدو احيانا امرا لا مفر منه للضرورة الملحة" مؤكدا ان " العائلات هي الجزء الأهم في حياة الطفل " وتؤيد اليونيسف هذا الرأي اذ تدعو الى دمج الأطفال في المجتمع ضمن بيئة ووجوه مألوفة بدلا من وضعهم في مؤسسات الإحتجاز. وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الأمر يتعذر تحقيقه احيانا، مما يدفعنا الى السعي لإيجاد مؤسسات خاصة بالأحداث تكون صديقة للطفل.

مواطنو الديوانية يشكون من نفايات المستشفيات وتلوث البيئة

الديوانية / المدى

طالب عدد من العوائل السكانية بالقرب من مستشفيات الديوانية دائرة الصحة بالمحافظة وادارات المستشفيات بايجاد حلول صحية وموضوعية وبالتنسيق مع مديرية البيئة بعدم قيامها بحرق مخلفات المستشفيات بالقرب من منازلهم وما تحمله هذه النفايات من اثار جانبية "كيمياوية" بالاضافة الى الدخان والروائح المنبعثة منها والتي اثرت بشكل مباشر على الاطفال وما رافقها من امراض تنفسية وخصوصا امراض الربو.

(المدى) استطلعت آراء مجموعة من المواطنين الذي يسكنون بالقرب من هذه المستشفيات.

وقال المواطن علي مطرود الذي يسكن بجوار مستشفى الاطفال والولادة نرى صباح كل يوم اكواماً كبيرة من مخلفات العمليات الجراحية النسوية مرماة قبالة بيوتنا مما تبعث الروائح الكريهة التي تلازمنا طوال النهار بالاضافة الى تجمع الحشرات الضارة، وتابع مطرود والادهى من ذلك حضور اطفال باعة (العتيك) الذي يقومون بالتفتيش والنبش بين الانقاض بحثا عما يمكن الاستفادة منه لكي يبيعوه خصوصا المواد البلاستيكية الى محال متخصصة في ذلك واضاف: ان القمامة لا ترفع عدة ايام على حد قوله.

السيدة (نورية جيخور) التي تسكن مقابل المستشفى العام تقول ان القطط غالبا ما تجلب الى بيتها مخلفات بشرية مختلفة من النفايات التي يرميها مستشفى الولادة بجوار سورها الخارجي. وطالبت الجهات البيئية والصحية بالوقوف على (المشكلة) وانهاء معاناتنا المستمرة مع حاويات المستشفى.

مواطن اخر فضل عدم ذكر اسمه قال: لقد تعرض ابي الى وعكة صحية اجبرته على ان يرقد في مستشفى الديوانية العام، واثناء مراجعتي المستمرة لوالدي لاحظت سوء الناحية الخدمية في ذلك المستشفى خصوصا في الطابق الثالث الذي يعاني كثيرا من الروائح الكريهة، وبسببها اخرجت ابي الى البيت مضطرا وواصلت علاجه عبر عيادة الطبيب لان تلك الرائحة لا تحتمل، هذا ولفت انتباهي الحاوية التي وضعت بجوار المستشفى من جهة الامام ابو الفضل (ع) وهي تصدر الروائح والدخان الى المناطق المجاورة للمستشفى!، وقال نناشد الجهات المسؤولة بوضع نظام ينهي تلك الحالة المرة التي تخدش الذوق العام وتساهم في نشر امراض خطرة وتلوث بيئي خطير.

المهندس (لؤي محمد) مدير بيئة الديوانية: شكا من الدوائر الصحية بالمحافظة وقال انها تساهم بتلوث بيئي جراء قيام المستشفيات برمي المخلفات الصحية الخطيرة بحاوية بالقرب من المستشفيات وحرقها لتخلق بالتالي جواً سيئاً يؤثر في صحة وبيئة الانسان، مؤكدا ان دائرته قامت بانذار ثلاثة مستشفيات هي الولادة والعام والفرات الاهلي بذلك الخصوص وتم تغريمها مبلغ (٢٥٠) الف دينار شهريا جراء تلك المخالفات وعلى الرغم من تلك الغرامات إلا ان الجميع لم يجد حلا لهذا الامر ونحن سلطة رقابية وليس سطلة تنفيذية حتى نستطيع القيام بمهمتنا على اكمل وجه، مطالبا السلطات التنفيذية بتفعيل قرارات الغلق ومعاقبة المخالفين.

وأضاف ان رمي النفايات وحرقها بهذا الشكل ينذر بانتشار امراض خطرة سواء من الاحتكاك المباشر مع هذه المخلفات أم عن طريق الحيوانات الناقلة التي استوطنت في تلك النفايات.

من جهته قال الدكتور (حميد جعاتي) مدير الصحة: إن حرق مخلفات المستشفيات يتم في محرقة المستشفى العام قبل ان يتم رميها في حاوية النفايات، وان ما يخص المستشفيات الاهلية فأمرهم عائد الى مديرية البيئة.

رئيس منظمة الخير الأنسانية:

أنهينا اكبر برنامج للتثقيف حول البرلمان في العمارة

ميسان / المدى

أعلن الاستاذ سعد البطاط رئيس منظمة الخير الانسانية في العمارة عن الانتهاء من تنفيذ اكبر برنامج تثقيفي حول البرلمان وبمشاركة بعض منظمات المجتمع المدني حيث تمت اقامة اكثر من (٦٠) ندوة تثقيفية في اماكن مختلفة من محافظة ميسان طرحت فيها محاضرات تحدثت عن اهداف البرلمان واهميته وبماذا يخدم المواطن وكذلك تم عمل استبيان بين شرائح مختلفة حول ضرورة البرلمان في الوقت الحاضر وتم تجميع اكثر من (٥٠٠) رسالة من شخصيات متباينة من اهالي محافظة ميسان موجهة الى البرلمانيين الجدد وفي حديث خص به المدى قال(سعد البطاط) : ان منظمتنا تأسست عام ٢٠٠٣ من قبل مجموعة من الشباب المثقفين وفي مختلف المجالات : الادبية والقانونية والاكاديمية واغلبهم من ابناء العوائل المضطهدة في زمن النظام السابق والذين كانوا يطمحون لتشكيل نواة منظمة تختص بالمجتمع المدني والاقتداء بالدول الحديثة وثقافتها في هذا المجال و المنظمة مستقلة واخذت على عاتقها تعميم وتعميق مفهوم الديمقراطية والتاكيد على دور المواطن في ظل المجتمع الديمقراطي الحر و على ضرورة تطبيق مفاهيم حقوق الانسان العالمية وتوزيع كتب مجانية بهذا الخصوص لغرض تعريف ابناء شعبنا بحقوقهم التي كان النظام البائد يضعها في سله المهملات ورصد الانتهاكات ودعم قضايا المراة وتاكيد دورها في بناء المجتمع مع اخيها الرجل واقامة رابطة نسوية تابعة للمنظمة تاخذ على عاتقها الاهتمام بشؤون المراة الميسانية والتعرف على مشاكلها والسعي لحلها ونبذ الطائفية والعنصرية و العنف الاسري في المجتمع وقد انبثقت هذه الافكار من المتغيرات الديمقراطية التي افرزتها الساحة العراقية في مرحلة مابعد الدكتاتورية ونسعى من خلال منظمتنا الى بناء علاقات متينة مع المواطن وبذل الجهود الحثيثة من اجل التفاعل مع منظمات المجتمع المدني وتحفيزها لخلق نوع من التنافس الشريف.

واكد (البطاط) بان منظمة الخيرالانسانية تعرضت في بداياتها الى الكثير من الضروف المحبطة ومنها عدم وجود امكانيات مادية جيدة او مكان عمل و عدم تفهم البعض لعمل منظمات المجتمع المدني والاهداف التي تسعى اليها ورغم ذلك قمنا بواجبنا في مراحل متأزمة مر بها البلد واسهمنا في خلق نوع من التوزان مابين الثقافة العشائرية المسيطرة على الشارع الميساني وثقافة المجتمع المدني التي نطمح الى اشاعتها ضمن رقع جغرافية عديدة في العمارة وحصل ذلك من خلال عدد من البرامج التثقيفية التي نفذتها منظمتنا واشرف عليها وحاضر فيها كوادر علمية متخصصة ووفق ستراتجيات مسبقة ومنها: تدريب مراقبين للانتخابات من (١٩-1 2005 - الى ٢-٢- ٢٠٠٥) واقامة حملة تثقيفية حول الدستور استمرت من (١٥-٥-2005 الى ١٥-٧- ٢٠٠٥) وكذلك اقامة ندوات في قرى الاهوار وفي مركز المحافظة اطلق عليها ندوات الحوار الدستوري وبدعم من منظمة الناس في حاجة الجيكية واستمرت من(١٥-٦-٢٠٠٥ الى ١٥-٩-٢٠٠٥).

وعن المشاريع الاخرى التي قامت بها منظمة الخير اضاف (البطاط): كذلك قمنا ببرنامج موسع لمكافحة الفساد الاداري في المحافظة وشمل محاضرات شرحت متى يظهر الفساد الاداري والعوامل التي تساعد عليه واخذنا نبذاً تاريخية كان الفساد الاداري هو الشائع فيها وتمت توعية المواطنين حوله وتم اعداد هذا البرنامج بمساعدة مركز تنمية المجتمع العراقي واستمر من (١٢-٩-٢٠٠٥ الى ٥-١١-٢٠٠٥) كذلك قمنا بتنفيذ برنامج التوعية الدستورية وبدعم من المعهد الديمقراطي الوطني واستمر من (١-٩ ٢٠٠٥ الى ١٢-١٠- ٢٠٠٥) وكذلك اقمنا دورات تدريبية لمراقبي الانتخابات استمرت من (١-١١ ٢٠٠٥ الى ٣٠(2005 12- وكان اخر مشروع شاركت فية منظمة الخير الانسانية هو مشروع التثقيف من اجل البرلمان الذي ابتدأ في (٢٠-٣-٢٠٠٦ ولغاية٣٠ -٣-٢٠٠٦) .

شكر

يتقدم الزميل عامر حمزة بشكره و امتنانه الى الاطباء العاملين في غرفة الطوارئ و المختصين في الاوعية الدموية في مستشفى مدينة الطب لرعايتهم الخاصة له اثر تعرضه لاطلاق نار في منطقة الباب المعظم راجياً من الله ان يوفقهم في خدمة ابناء الوطن الواحد.